الحمود: التعاون القائم بين الطرفين حقق تقدماً كبيراً في التدقيق الدولي

الكويت والولايات المتحدة توقعان مذكرة تفاهم في «أمن الطيران المدني»

الشيخ سلمان الحمود أثناء توقيع الاتفاقية مع مدير إدارة أمن النقل الأميركية

وقعت الإدارة العامة للطيران المدني الكويتية وإدارة أمن النقل الأمريكية (تي سي ايه) أمس الثلاثاء مذكرة تعاون في مجال أمن الطيران.

ووقع الاتفاقية عن الجانب الكويتي رئيس الإدارة العامة للطيران المدني الكويتي الشيخ سلمان الحمود في حين وقعها عن الجانب الأمريكي مدير إدارة أمن النقل الأمريكية الأدميرال ديفيد بيكوسكي.

وقال الشيخ سلمان الحمود في تصريح للصحفيين عقب التوقيع إن مذكرة التعاون تهدف إلى وضع أطر التعاون المستقبلي بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية في مجال أمن الطيران المدني.

وأوضح الشيخ سلمان أن الاتفاقية تسعى إلى تشجيع وتطوير التعاون الإداري والتشغيلي والفني في مجل أمن الطيران المدني كما تأتي أيضا استكمالا لإحدى نتائج الحوار الاستراتيجي بين الكويت وأمريكا.

وأكد أن التعاون القائم بين إدارة النقل الأمريكية والطيران المدني والأجهزة الأمنية العاملة في مطار الكويت الدولي حقق تقدما كبيرا في التدقيق الدولي الذي تجاوزت نتائجه المستويات الإقليمية والدولية ما ساهم في استئناف الرحلات المباشرة بين الكويت وأمريكا. ونوه بجهود نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح والدور الكبير الذي قدمته الأجهزة الأمنية العاملة في مطار الكويت فيما يخص البرنامج الوطني للأمن والتسهيلات.

بدوره أشاد مدير إدارة أمن النقل الأمريكية الأدميرال ديفيد بيكوسكي بالأنظمة الأمنية والجهود التي يبذلها العاملون في الإدارة العامة للطيران المدني الكويتية في متابعة التدقيق الأمني للمحافظة على أمن وسلامة المسافرين وحركة الطيران المدني في الكويت.

وقال بيكوسكي إن الحكومة الكويت تبذل جهودا مضاعفة في مجال أمن الطيران لتعزيز أمن وسلامة المسافرين مضيفا أن هذه الجهود تعطي أولوية الأمن درجة عالية من الاهتمام والرعاية وفق المعايير الدولية في المطارات وتأهيل العناصر الوطنية المؤهلة في مجال أمن الطيران.

وأضاف أن مذكرة التفاهم تهدف إلى توسعة العلاقات بين البلدين في مجال أمن الطيران المدني للارتقاء بالمنظومة الأمنية وتحقيق أقصى درجات الأمن والأمان لمطار الكويت الدولي.

خلال جولة مشاورات سياسية بين الكويت و إسبانيا

الخبيزي: نواصل التعاون مع الاتحاد الأوروبي لدعم الإعفاء من «الشنغن»

أكد مساعد وزير الخارجية الكويتي لشؤون أوروبا وليد الخبيزي مواصلة التعاون المميز الذي يجمع الكويت والاتحاد الأوروبي على كل المستويات لاسيما دعم ملف إعفاء المواطنين الكويتيين من تأشيرة الشنغن.

جاء ذلك في تصريح صحفي أمس الثلاثاء بمناسبة عقد الجولة الأولى من اجتماع المشاورات السياسية بين الكويت ومملكة اسبانيا والتي عقدت على مستوى كبار مسؤولي وزارتي الخارجية في العاصمة الاسبانية مدريد امس الاثنين.

وأكد الخبيزي عمق العلاقات الثنائية الممتدة لأكثر من 58 عاما، مبينا أن هذا الاجتماع تناول سبل تطوير التعاون الثنائي على كل الصعد، إضافة إلى أهمية استمرار التنسيق في المحافل الدولية ومواصلة الزيارات رفيعة المستوى بين الجانبين.

وثمن مستوى الشراكة التجارية والاستثمارية بين البلدين، كاشفا عن رغبة الجانب الكويتي في زيادة حجم التبادل التجاري بينهما والذي بلغ 154 مليون دينار كويتي لعام 2018 بينما بلغ حجم استثمارات الهيئة العامة للاستثمار في إسبانيا 9ر3 مليار دولار أمريكي.

ونقل الخبيزي رغبة الجانب الإسباني في التعاون بالمشاريع التنموية للصندوق الكويتي للتنمية في دول أمريكا اللاتينية، مشيرا إلى أهمية استثمارات القطاع النفطي الكويتي في إسبانيا والرغبة بزيادة التعاون في هذا المجال.

وفيما يخص التعاون العسكري أكد أهمية رفع مستوى هذا التعاون والتنسيق القائم وأهمية استمراره بين المؤسسات العسكرية في كلا البلدين.

وعلى الصعيدين الثقافي والعلمي قال: إنه تم تناول العديد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك منها رغبة الكويت بزيادة عدد الطلبة المبتعثين للدراسة في إسبانيا ورغبة الجانب الإسباني بفتح مركز لتعليم اللغة الإسبانية في الكويت.

وأشار إلى التعاون الصحي القائم بين البلدين، مؤكدا أن العدد الحالي للمواطنين الذين يتلقون العلاج في إسبانيا حتى سبتمبر الماضي بلغ 154 مريضا وأن هناك رغبة كويتية للاستفادة من الخبرات الكبيرة والتقنيات الطبية لدى الجانب الإسباني إضافة إلى تقديم التسهيلات اللازمة للمرضى الكويتيين ومرافقينهم.

وأكد أن الجولة الأولى من المباحثات تناولت مختلف القضايا الإقليمية والدولية ومواقف البلدين منها حيث اتفق الجانبان على أهمية مواصلة دعم الجهود المبذولة والمساعي القائمة لإنهاء مختلف الأزمات عبر الطرق السلمية والحوار.

وهنأ الخبيزي الجانب الإسباني بمناسبة تولي وزير الخارجية الإسباني منصب مفوض الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي خلفا لفيدريكا موغريني. وسلم الخبيزي خلال لقائه بوزير الدولة الإسباني لشؤون الخارجية فيرناندو مارتين مارزو رسالة من الشيخ صباح الخالد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية إلى نظيره الإسباني جوزيف بوريل تتعلق بالعلاقات الثنائية.

وتعد هذه الجولة الأولى من المشاورات السياسية التي تعقد بين البلدين حيث ترأس مساعد وزير الخارجية الكويتي لشؤون أوروبا وليد الخبيزي الجانب الكويتي في حين ترأس الجانب الإسباني مدير الإدارة العامة للمغرب والبحر المتوسط والشرق الأوسط السفيرة إيفا فيليثيا سانشيث وقد شارك في الاجتماع سفير دولة الكويت لدى مملكة إسبانيا عيادة السعيدي.

وليد الخبيزي خلال المشاورات السياسية مع الجانب الإسباني

أكد حرص الكويت على تعزيز سيادة القانون

معرفي: المؤسسات التعليمية شريك رئيسي في إنجاح منظومة التوعية ومكافحة الجريمة

أكد سفير الكويت لدى النمسا ومندوبها الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا صادق معرفي أمس الثلاثاء حرص الكويت على تعزيز مكافحة الجريمة وتطبيق أنظمة العدالة الجنائية وتعزيز سيادة القانون.

وشدد السفير معرفي في تصريح لـ (كونا) على هامش المؤتمر الأول لمبادرة التعليم من أجل العدالة على التزام الكويت بإعلان الدوحة لعام 2015 الذي يقضي باتباع نهج شمولي وجامع في مواجهة الجرائم والعنف والفساد والإرهاب بكل اشكاله ومظاهره.

وذكر أن المؤتمر سيبحث المواضيع ذات الصلة ببرنامج التعليم من أجل العدالة وهو أحد البرامج الصادرة عن إعلان الدوحة الذي يهدف إلى منع الجريمة وسيادة القانون في جميع مستويات التعليم لتثقيف الاطفال والشباب ضمن البرنامج العالمي لمنع الجريمة والعدالة الاجتماعية.

ولفت السفير معرفي إلى أن المؤسسات التعليمية شريك رئيسي في إنجاح منظومة التوعية ومكافحة الجريمة بمختلف أنواعها، مؤكدا أهمية توعية المجتمع وتعاون المؤسسات التربوية لنشر قيم الشفافية والنزاهة.

وأكد حرص الكويت على مساندة ودعم المؤسسات التربوية في نشر الوعي ومكافحة الجرائم بشتى صورها للوصول إلى مجتمع يسوده الأمن والاستقرار تتحقق فيه التنمية المستدامة.

واشار معرفي إلى أن مشاركة الكويت في هذا المؤتمر يشكل فرصة كبيرة لتبادل الخبرات بين المشاركين ومناقشة السبل والوسائل الملائمة لتعزيز التعليم نحو سيادة القانون.

وأعرب عن أمله في يخرج المؤتمر بنتائج وتوصيات يكون لها دور وفعالية في تعزيز التعاون الدولي من أجل مواجهة الجرائم بجميع اشكالها ومظاهرها.

ويشارك من الكويت في المؤتمر الذي انطلقت أعماله الاثنين ويستمر ثلاثة أيام وفد من الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) إضافة إلى مشاركة أكثر من 200 شخصية دولية معنية بالتعليم والعدل ونخبة من خبراء التعليم من مختلف دول العالم.

السفير صادق معرفي

مهدي: «التخطيط» تعد دليلاً إرشادياً يساعد الجهات الحكومية على تنفيذ مشاريعها

أعلن الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي إعداد أمانة المجلس دليلا إرشاديا يساعد الجهات الحكومية على تعزيز قدراتها في تنفيذ مشاريعها قبل إدراجها في خطة التنمية.

وأكد الدكتور مهدي في كلمته خلال افتتاحه صباح أمس ورشة عمل نظمتها الأمانة العامة للمجلس بعنوان (التقييم المؤسسي للمنظمات الحكومية) أن أهمية هذه الورشة تكمن في تعزيز القدرات المؤسسية للجهات الحكومية في تنفيذ مشاريع خطة التنمية.

وأوضح أن ذلك يأتي في إطار تنفيذ ركيزة مهمة من ركائز خطة التنمية هي الإدارة الحكومية الفاعلة "خصوصا ونحن على أبواب تنفيذ الخطة الإنمائية الثالثة 2020/2025 التي تعتمد على مدى فاعلية الجهاز الحكومي في تنفيذ المشاريع التنموية".

وأضاف خلال الورشة التي حضرها عدد من ممثلي الجهات الحكومية أن من أبرز الملاحظات خلال تنفيذ الخطة الانمائية الحالية (2015/2020) ضعف القدرات التنفيذية لدى بعض الجهات الحكومية عند تنفيذها بعض المشاريع رغم قدرتها الكبيرة في تنفيذ مشاريع تنموية اخرى لديها.

وحول معايير اختيار المشاريع ضمن خطة التنمية أشار إلى أن أبرزها مدى قدرة الجهة على تنفيذ هذه المشاريع، لافتا إلى أن الدليل الإرشادي الذي أعدته الأمانة العامة يتضمن المعايير التي تدرج على أساسها المشاريع في الخطط التنموية السنوية.

وذكر أنه تم وضع هذه المعايير بناء على خبرات دولية، مبينا أن اسباب تعثر بعض الجهات في تنفيذ مشاريعها يعود إلى أسباب ضعف القدرات المؤسسية والفردية.

وأشار إلى أن الدليل الارشادي سيساهم في سد هذه الثغرات والفجوات المتعلقة بالتنفيذ مؤكدا أن استعجال بعض الجهات في إدراج مشاريع تنموية ضمن خطة التنمية يؤثر سلبا على عملية التنفيذ.

وبخصوص معوقات تنفيذ مشاريع الخطة أكد الدكتور مهدي انها ليست قاصرة على ضعف قدرات بعض الجهات في التنفيذ بل هناك معوقات اخرى ترتبط بجهات اخرى منها الجهات الرقابية اضافة الى المعوقات الفنية والتشريعية "لكن بنسب اقل كثيرا من المعوقات الادارية الداخلية".

ولفت إلى أن تقارير متابعة المشاريع التي تصدرها الأمانة العامة للتخطيط ترصد أي تعثر في تنفيذ المشاريع ويتم رفعها إلى المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومجلسي الوزراء والأمة.

أكدت حرص الكويت على تمكينها وتعزيز حقوقها ومكافحة التمييز ضدها

الغربللي: المرأة الكويتية تتمتع بالحماية القانونية المناسبة

هلا الغربللي تلقي كلمة الكويت

أكدت الكويت أنها تعمل بشكل حثيث مع المؤسسات والهيئات الدولية ذات الصلة لكل ما من شأنه تعزيز الجهود المبذولة لتمكين المرأة والنهوض بحقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

جاء ذلك في كلمة الكويت التي ألقتها الملحق الدبلوماسي ببعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة هلا الغربللي الاثنين أمام اللجنة الثالثة بالجمعية العامة للأمم المتحدة خلال مناقشة بند (النهوض بالمرأة).

وأشادت الغربللي بالمكاسب والتقدم وتحسن وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة والإنجازات التي أحرزت في هذا الشأن ما يشير إلى ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في وظائف الفئة الفنية والفئات العليا وأن أكبر الزيادات سجلت في المستويات العليا.

ورحبت بهذه الإنجازات التي أثمرت عن جهود الأمين العام للمنظمة وفق التزامه بتحقيق التكافؤ بين الجنسين على كافة المستويات بحلول عام 2021.

وقالت الغربللي: "أطلعنا بعناية على تقرير الأمين العام بشأن التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية ال23 وما تضمنه من بيانات وإحصائيات تعكس الجهود لإدماج قضايا المرأة في جميع أعمال المنظمة وتعزيز تنفيذ الولايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين".

وأكدت حرص الكويت على الإيفاء بالتزاماتها وفق إعلان وبرنامج عمل بكين في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وشددت الغربللي على أن هذا الالتزام ثابت ونابع من روح دستور الكويت الذي نص في المادة 29 على أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

وبينت أن المرأة الكويتية تتمتع بالحماية القانونية المناسبة في كافة التشريعات المتعلقة بالأحوال الشخصية وقانون الخبراء والقوانين الأخرى ذات الصلة بالإضافة الى قيام الجهات التشريعية في الكويت بإصدار قانون يساوي في الأجور بين الجنسين عندما يؤدون عملا مماثلا دون إغفال إعطاء المرأة الخصوصية خلال منحها إجازة الرعاية الأسرية والأمومة واجازة الوضع.

وقالت الغربللي: "نشاطر الأمين العام الرأي بأن يقع على الدول الالتزام باحترام وصون وحماية حقوق الإنسان للمرأة بما في ذلك الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية أثناء حصولها على الخدمات الإنجابية والولادة بدون التعرض لإساءة المعاملة والعنف".

وأوضحت أن الكويت أولت صحة المرأة عناية فائقة وتقدم لها خدمات صحية شاملة وقائية وتثقيفية وعلاجية مجانا. وتابعت الغربللي "لم تنأى بلادي عن الدفع باتجاه المزيد من الأعمال التي تهدف إلى تمكين المرأة وضمان مشاركتها الفعالة في المجتمع ولذلك وصلت المرأة الكويتية إلى أعلى المناصب السياسية والقيادية في الكويت".

وأضافت أن الكويت تسعى لتحقيق رؤية الكويت 2035 والهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بمختلف أبعاده بما في ذلك من خلال تمكين المرأة اقتصاديا ودعم مساهمتها في القطاع الخاص.

وأكدت أن التنمية في المجتمعات لا يمكن أن تقوم على عنصر واحد من عناصر المجتمع دون الآخر معتبرة أن المرأة والرجل شريكان بالنهوض في المجتمع والوصول به إلى مقاصد التنمية.

وجددت تأكيد حرص الكويت على تمكين المرأة وتعزيز حقوقها ومكافحة التمييز ضدها حيث صدقت على مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة.

وأشارت الغربللي إلى أن الكويت تدعم جهود الأمم المتحدة لمعالجة المعاناة التي تواجهها نساء العالم قائلة "لا يفوتنا هنا أن نذكر معاناة المرأة الفلسطينية التي ترضخ تحت الاحتلال ونؤكد ضرورة دعم سعيها في تحقيق السلام وتمكينها من الوصول الى الخدمات الأساسية من غذاء وصحة وتعليم والتي هي ابسط حقوقها".

ودعت المجتمع الدولي إلى ضرورة تقديم جميع أشكال الدعم للمرأة الفلسطينية وسرعة إنهاء معاناتها من خلال إنهاء احتلال إسرائيل لجميع الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام 1967.

وقالت الغربللي: "تقديرا للدور الذي يضطلع به جهاز الأمم المتحدة للمرأة في توجيه قضايا المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوقها وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال فإن وفد بلادي يعيد التأكيد على مواصلة مساهمتها المادية والمعنوية في دعم أنشطة هذا الجهاز".